مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (6)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (6) 2015

مفهوم الدولة عند أرسطو
(قراءة جديدة في سياسيات أرسطو)

الدكتور فارس النداف *

(تاريخ الإيداع 5 / 8 / 2015. قبل للنشر في 23 / 11 / 2015)

□ ملخّص □

تضمن كتاب السياسة عند أرسطو معظم أفكاره السياسية ، فقد بنى فكره وتحليليه على النطاق المحدد لدولة المدينة .

وقد وصف المواطن فيها مؤكداًضرورة إيجاد توازن بين الحرية والسلطة في المدينة الدولة ، وعالج فكرة السيادة في الدولة واقترب من مبدأ فصل السلطات مع تحليله الواقعي للحكومات القائمة، وتوضيحه للقوانين التي تحكم الظواهر السياسية، وتعرضه للثورات كظاهرة عامة يمكن أن تتحقق في أيّ مجتمع وفي أيّ نظام سياسي مع ضرورة التفرقة بين الثورة والمشاكل السياسية الصغيرة والانتفاضات السياسية البسيطة التي تمرّ عَرضاً، وإعطائه مُرشداً لكيفية التغلب على إمكانية قيامها، مع تناوله لاتجاهات الحكومات المختلفة .

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة النظرية التي صاغتها عبقرية أرسطو مازالت إلى يومنا هذا تعاني من المشكلات نفسها التي عانتها من أول دورٍ من أدوارها .

الكلمات المفتاحية : الثورة ، المدينة الدولة ، السيادة ، المواطن ، الدستور .

* أستاذ مساعد– قسم الفلسفة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (6)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (6) 2015

La notion de l'état chez Aristote "une nouvelle lecture dans les politiques d'Aristote"

Dr. Faris Naddaf*

(Déposé le 5 / 8 / 2015. Accepté 23 / 11 / 2015)

□ Résumé □

Le livre de la Politique contient la majorité des idées d'Aristote sur la politique. Dans ce livre, Aristote construit sa pensée et ses analyses, en proportion avec le concept de Cité-Etat et la place du citoyen en insistant sur la nécessité d'un réel équilibre entre la liberté et le pouvoir dans les Cité-Etat. Il aborde également l'idée de la souveraineté de l'Etat en s'approchant du principe de la séparation des pouvoirs. Il présente une analyse réaliste des gouvernements dominants à cette époque-là. Il met en évidence les lois qui contrôlent les phonèmes politiques. Il traite le concept de la révolution comme un phénomène général qui peut être réalisé dans n'importe quelle société ou n'importe quel un régime politique en insistant, au même temps, sur la nécessité de distinguer entre la révolution et les problèmes politiques simples et les relèvements populaires qui se passent rapidement. Il prose un guide pour les maîtriser en montrant les tendances des différents gouvernements.

Mots clés: Révolution, Cité -Etat, souveraineté, citoyen.

*Professeur à l'université Tichrin, département de la philosophie.

مقدّمة :

تعدّ الدولة قديماً وحديثاً محور الدراسات السياسية من قبل المفكرين سواء في العصور القديمة أو العصور الوسطى أو الحديثة .

ترجع البداية إلى فلاسفة اليونان ؛ إذ أطلقوا تسمية المدينة الدولة ويذكر أن المفكرين المسيحييننقد انشغلوا بالعلاقة بين الدولة والكنيسية ، أما المفكرون الإسلاميون فقد ذهب تفكيرهم إلى شرعية الخلافة أي شرعية الدولة.إن معنى كلمة دولة كما يُفهم منها الآن هو معنى حديث ، لم يعرف إلا في العصور الحديثة، وتعّد بدايات ظهورها بعد الثورة الصناعية وبداية عصر النهضة." [1] فإذا عدنا إلى اليونان نجد أن المدينة والدولة في لغة الإغريق مترادفتان وكلمة بوليس تشير إلى الاثنين معاً. وقد اشتقت منهما كلمة بوليسية التي تعني السياسة وفي الوقت ذاته نظام الحكم الجمهوري، وكان عدد سكان المدينة الواحدة متفاوتاً تبعاًلازدهارالحياة السياسية وتقلّصها؛ ففي حين كان عدد سكان بعض المدن لا يتجاوز 15000 ألف نسمة وهو العدد الأكبر للمدينة الدولة في نظر أرسطو ، بلغ في نهاية القرن الخامس في أثينا ، 300000 نسمة "[2]، وكانوا مقيمين على الشكل الآتي 40000 من المواطنين أي الذين لهم حق التصويت والاشتراك في الحكم ومثلهم تقريباً من الغرباء وجّلهم من الحرفيين والفنانين والتجار والزراع ، وما يزيد عن 20000 من العبيد.

وكانت بعض مدن الإغريق عواصم ثقافية منذ القرن السابع وبقيت على هذا الشكل حتى نهاية تاريخ الإغريق القديم .

أهمية البحث وأهدافه :

إن الذي يسترعي الانتباه حقاً هو أن الفلسفة وضعت أهم مشكلاتها ، وتحددت أهم أبعادها عند الإغريق في القرنين الخامس والرابع (ق. م) مع أفلاطون وأرسطو.

فالفلسفة والسياسة فعاليتان متلازمتان ، وفي خلفية كلّ فلسفة اليوم وفي كلّ زمان وكلّ مكان سياسة .كما أن في خلفية كلّ سياسة فلسفة ما ، وهذا ما نسميه اليوم إيديولوجيا ، فأهمية البحث ترجع إلى أهمية موضوعه وأهمية البحث في كتاب أرسطو هي السياسات .

يعدّهذا الكتاب من أروع ما كتب في السياسة ، ولازال إلى يومنا هذا يشكل صلب الدراسات السياسية ، كما أن موضوع الدولة كان ولازال محور الدراسات السياسية في كلّ العصور. فقد أرسى كتاب السياسات لأرسطو حجر الأساس للمنهج العلمي في مجال المعرفة السياسية .

منهجية البحث:

[1] – الخنساء ، حمزة سلمى ، تطور الأفكار السياسية ، الجامعة اللبنانية ، 2003 م ، ص9.

[2] – مجاهد توفيق حورية ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبدة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1992 م ، ص29.

لكلّ دراسة فلسفية كانت أو سياسية منهجٌ لا بدّ من اتباعه للوصول إلى العرض المطلوب ولعل دراسة كتاب سياسات أرسطو فرضت علينا استخدام المنهج التاريخي وتحليلنا لهذه النصوص تطلب منا استخدام المنهجالوصفي التحليلي .

المدينة " الدولة " عند أرسطو :

1-تعريف الدولة :

يقول أرسطو : أما الدولة الكاملة فقد نشأت عن ائتلاف قرى كثيرة تنطوي على عناصر الاكتفاء كلّه، فقد تألفت نتيجة رغبةٍ في العيش المشترك .

فالدولة إذن هي طبيعة إذا ما كانت الجماعات طبيعية لأن الدولة غاية الجماعات*.

ولما كانت الطبيعة غاية فكلّ شيء لمصيرٍ كاملٍ " ندعوه طبيعة الشيء كطبيعة الرجل مثلاً وطبيعة الفرس، وطبيعة البيت .هذا إذا لم تُجعل الغاية نفسها لأجله هي خير الأمور ، ومن ثم الاكتفاء الذاتي هو غايةٌوهو أسمى الخيرات " "[3]".

ينتج من هذا النص الكثيف ما يأتي :

أ - الدولة يجب أن تكون مكتفيّة بذاتها ، أو كما نقول اليوم ، مستقلة اقتصادياً وسياسياً أو قادرة على تدبير أمورها بذاتها ، والاكتفاء الذاتي يعدّ غاية الخيرات وأسماها.

ب-الدولة تتكون من الرغبة في العيش معاً ، فالجماعة ليست شيئاً مضافاً إلى الفرد بل هي من طبيعة تكوينه .

ج- الدولة طبيعية أي من طبيعة الوجود الاجتماعي ، وكلمة طبيعية عند أرسطو مرادفة لكلمة ماهية .

د-الدولة غاية، لا بل هي بالنسبة للجماعة غاية الغايات والخير الأسمى ، ولمّا كان كلّ موجود عند أرسطو يُشرح بغايته فالمجتمع يُشرح بالدولة والغاية تشير إلى الخير.

هـ-الدولة هي الكلّ، والكلّ متقدّم على الجزء، فالجماعات لا تُفهم إلا بالنسبة للدولة التي هي الكلّ.

و-الإنسان في طبعه (حيوان مدني) كما يقول أرسطو فالدولة إذاً طبيعة لدى الإنسان أي هي من بنيانه؛ويعني ذلك أنها من طبيعة الأشياء أو من طبيعة الوجود.

معناه أنها من طبيعة الأشياء أو من طبيعة الوجود الاجتماعي لا بل هي طبيعته ، فلا توجد جماعة من دون دولة قائمة ضمناً أو صراحةًأيّ في المؤسسات الاجتماعية ، والطبيعية لدى أرسطو هي الفاعلة ، أو هيقوة الفعل وترادفها في لغة " أرسطو كلمة صورة " . " [4] " وكما أن الروح صورة البدن ، فالدولة هي صورة المجتمع ، ولمّا كانت الصورة هي التي تنقل الموجود من القوة إلى الفعل أتي من الضمن إلى التحقق .

***-يبدأ أرسطو كتابه السياسات بمحاولة لتعريف الجماعة أو يتحدد مستوياتها فهي :**

1-الأسرة في الخلية الاجتماعية الأولى -2- القرية وهي مجموعة محدودة من السكان ، 3- المدينة الدولة (والاثنان واحد) التي هي مجموعة قرى لا تتجاوز في نظر الإغريق الخمسة عشر ألف من السكان ، ومن كلمة مدينة أو دولة (بوليس) أتى اسم سياسة (بولتيكا) اي علم السياسة المدينة (من المدينة) كما ترجم العرب المؤلف .

[3]-أرسطو ، السياسات ، الأبأوغسطين بربارة ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية ، بيروت ، 1975 م ، ص 8 . 9 في أماكن أخرى للمترجم ذاته .

[4]-أرسطو ، كتاب النفس ، الجزء الثالث، تر : اللاهوائي وقنواتي ، نشر القاهرة ، بلا تاريخ .

فالدولة هي تحقيق المجتمع أي جعل المجتمع حقيقة واقعةوكذلك فإن الدولة تنشأ عن رغبة الرغبة في أن تتحول مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها إلى إرادة هي إرادة العيش معاً، فالرغبة والإرادة أيضاً من طبيعة الوجود الاجتماعي .

إن الطبيعة والرغبة تلتقيان في الغاية ، والغاية كامنة في كلٍّ منهما وفي كلّ الموجودات والغاية بالنسبة للدول هي الاكتفاء الذاتي . أي الاستقلال . كما ذكرنا سابقاً . ومن ثم الحرية ؛ إذ لا يصبح الفرد حراً إلا في الجماعة ومن ثم في الدولة التي تحقق الجماعة .

2-**الدولة والأخلاق :**

يقول أرسطو " يتضح أنه يتوجب على الدولة التي تدعي أنهادولة عن جدارة وليست دولة بالاسمأن تُعنى بالفضيلة وإلا فشركتها السياسية تصبح معاهدة حرية " [5] ".وفي مكان آخر يقول: إن الدولة شركة حياة أفضل، فالدولة هي اشتراك المواطنين في وحدة تضمّهم كلّهم تجعل منهم مدينة أو دولة أو موجوداً اجتماعياً.

إلا أن هذه الشركة يجب أن تتحلى بجملةٍ منالفضائل الأخلاقية أهمها ـ كما سنرى ـ الأمر والطاعة ؛ أيّ قدرة الإنسان على أن يكون في الوقت ذاته حاكماً ومحكوماً، أميراً ورعية وذلك عن طريقتبادل الأدوار.

وهكذا فإن المقصود بالأخلاقهنا ليست القيم الكبرى فحسب ، وإنما مقّومات المواطن . وهذا يقودنا إلى الحديث عن مقوّمات المواطن كما يراها أرسطو .

3-في المواطن وفي الدولة ومن وجهة نظر المواطن :

أ-في المواطن: يقول أرسطو " من أوائل الأبحاث التي تعرض لمن يتقصى أمور السياسة وأنواعها وطبيعتها النظر في الدولة وفي ماهيتها " "[6] "ويضيف مباشرة قائلاً : ربمالأن الدولة تتألف من مجموعة منالأفراد مقابل أيّ شيء آخر من الأشياء الكاملة التي تتكون من أجزاء كثيرة. وقد يتضح لنا أنه ينبغي قبل كلّ شيء أن نبحث عن المواطن، فالدولة جماعة مواطنين، ومن ثم علينا أن نستقصي من يجب أن ندعوه مواطناً ومن هو المواطن، يعدّ هذا الكلام انقلاباً جذرياًوفي فهم الدولة وفي فهم الانتماء الوطني." [7] " ربما ولعل هذا هو الأرجح أن يكون الإغريق هم أول من تنبهواإلى أن الجماعة دولة ، وأن الانتماء الأساس للفرد في الجماعة هو الانتماء للوطن ؛ إذ إن الانتماءات بقيت في التاريخ وعند أغلب الجماعات حتى الثورة الفرنسية شخصية أو عشائرية .

وعلى أية حال فإن أرسطو هو أول من صاغ هذه الحقيقة وهي أن الدولة تقوّم على مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات وأن المواطنة هي الانتماء للوطن.

ويطرح أرسطو في النص السابق السؤال الآتي من هو المواطن ؟

إن الدولة الإغريقية لم تكن تعطي حقّ المواطنة للجميع ، فقد كانت مؤلفة من أسر أرستقراطية دينية ، أو إذا شئت إقطاعية دينية .

فالعبد لم يكن مواطناً في الدولة الإغريقية وكذلك المزارع والحرفي أيضاً ، بل إن كلّ من يقوم بعمل يدوي ليس مواطناً أو هو في أحسن الحالات مواطن من الدرجة الثانية .

---

[5]-كتاب السياسات ، مصدر سابق، صفحة 139.

[6]-كتاب السياسات، مصدر سابق، صفحة 140

[7]-انطون مقدسي ، تطور الفكر العالمي ، أملية في المعهد العالي السياسية ، وزارة التعليم العالي ، سورية ، 1979- ص16.

ولكن لما كانت الدول الإغريقية تتمتع بحرية كاملة في المناقشة إلى حدّ وضع العاداتوالتقاليد أحياناًوالأخلاق ، وأحياناً أخرى وضعت الديانات الموروثة موضع التجريح والنقد الذي يذهب إلى حدّالتهديم .

وقد تمكن الإغريق في هذا الجو الديمقراطي من أن يتوصلوا إلى مفهوم عن المواطن يكاد يكون موازياً لمفهومنا الحالي .ولهذا السبب فقد عقد أرسطو ثلاثة فصول كاملة (الأول والثاني والثالث من الباب الثالث للسياسات) ليبيّن مَنْ هذا المواطن .

فإذا استثنينا الفئات التي ذكرنا من حيث يجب أن ينطلق التحليل العقليمن العلاقة الاجتماعية التي تميّز بين المواطن وغير المواطن فإنه يرى أن ليسمن يقيم في مكانٍ واحدٍ (أي في المدينة) مواطناً ؛ إذ ليست الإقامة ممنوحة للأجانب والعبيد .

إن الحق بإقامة الدعوى أمام المحاكم وملاحقة الخصم أمامها لا تكفي لإعطاء الإنسان سمة المواطنة ؛ إذ إنّ هذا الحق كانت تمنحه القوانين للأجانب .

التحرر من مواطنين – وإن كان أهم ما تقدّم لا تكفي لتحديد المواطن ؛ إذ لا يمكننا أن نعرف عند أي درجة من سلسلة التحرر تكون المواطنة .

يلحظ أرسطو هذا ويضيف قائلاً : " ونحن الآن ندعو مواطن الدولة من له في تلك الدولة حق الاشتراك في السلطة الاستشارية وفي السلطة القضائية .والدولة جماعة تتألف من أمثال هذا الشخص قادرة على الاكتفاء الذاتي في مرافق الحياة " "[8]"، ولما كانت السلطة الاستشارية تشمل في مصطلح أرسطو المجالس الحكومية كلّها .فالمواطن هو من يسهم فعلاً في أمور الدولة وبخاصة في التشريع والقضاء أي إن المواطن يكون محلفاً لدى المحاكم مما يدلّ على أن الإغريق كانوا يعطون الأولوية للسلطة التشريعية وللسلطة القضائية على السلطة التنفيذية .

ونحن اليوم في الدولة الحديثة لا نخرج عن هذه القاعدة ، ولكننا وسعنا نطاق الاشتراك بحيث يشمل عدداً أكبر بكثير من الذين كان يشملهم في دولة أرسطو .

ب–أخلاقية المواطن :

إن أرسطو لا يقصد بالأخلاق القيَّم الكبرى ، وإنما ما يجب أن يتمتع به الإنسان من مزايا كي يكون حقاً مواطناً، لهذا يميّز بين المواطن الصالح والرجل الصالح ؛ إذيقول : " فلا سبيل لأن تكون فضيلة المواطن الصالح والرجل الصالح فضيلة واحدة ففضيلة المواطن الصالح يجب أن تتحقق في الجميع ". "[9] "

وتقوم فضيلة المواطن الصالح على أساس أن يجيد فني الرئاسة والخضوع أي إنه يستطيع أن يكون رئيساً فيما إذا انتخب لمجلس من مجالس الحكومة، ويستطيع أيضاً أن يكون مرؤوساً فيما إذا لم ينتخب، أما من اتخذ السياسة خطاً للحياة فيجب أن تتفوق فيه فضيلة الرئاسة على الأخرى.

تعريف الدولة من وجهة نظر المواطن :

يقول أرسطو : " فجلي إذن أن الدولة ليست اشتراكاً في الموقع ، وأنها لا تتألف لدفع أذى بعض القوم عن بعض، ولا بقصد التبادل التجاري ، على أن تلك الأمور لا بدّ من أن تتحقق إذا ما نشأت الدولة ولكن إن تحققت كلّها بلا استثناء فلا تقوم لها الدولة .

---

[8]–**ارسطو، السياسات، مصدر سابق، ص 118.**

[9]–**أرسطو، السياسات ، مصدر سابق ، ص 118.**

بل إنّ الدولة شركة حياة فاضلة يُقصد منها الاكتفاء الذاتي، والمعيشة الكاملة للبيوت والأسر." "[10] " إن أرسطو في هذا النص يعدّ ما نسميه اليوم العوامل المكوّنة للأمة، أي العامل الجغرافي

(الموقع) ، ومن ثم العامل الدفاعي (دفع أذى بعض القوم عن بعض) والعامل الاقتصادي (التبادل التجاري) .لأن التجارة* كانت عندهم المورد الاقتصادي الأساس ، فهويعددها لأنها موضوعية ويُسقط ما نسميه اليوم الآمال والآلام المشتركة على طريقة رينان لأنها شخصية عاطفية تصبح إذا ما أفرطنا في الحديث عنها كلاما فارغاً. "[11] "

وعندما يعددها يراها أنها أساسية ، ولكنها غير كافية لأنها من شروط وجود الدولة (أو الأمة) لا من ماهيتها .وإنما الدولة ـفي نظره ـتتمثل في ماهيتها شركة؛ أي اشتراك في حقيقة أساسية هي الوطن، ولها صفات يتميّز بها الشركاء أو المواطنون، كذلك في غايتها هي الاكتفاء الذاتي، أي الاستقلال والحرية .

أنواع الدساتير والحكومات :

الحكومات والدساتير منها ما هو مستقيم ومنها ما هو منحرف ؛ إذ يقول أرسطو "بما أن الهيئة السياسية والهيئة الحكومية تعبيران يشيران إلى مدلولٍ واحدٍ وبما أن الحكومة هي السلطة العليا في الدول فقد تحتّم أن تكون السلطة العليا إما فرداً أو أقلية وإما أكثرية .وعندها ما يحكم الفرد أو الأقلية أو الأكثرية ابتغاء المصلحة العامةوهنا يلتزم بأن تكون الحكومات قومية .ويضيف مباشرة: أما الهيئات السياسية التي تتسلم زمام السلطة لمصلحة خاصة، كمصلحة الفرد أو مصلحة الأقلية أو مصلحة الجمهور .فهناك انحرافات لأنه إما أن تعترف أن المشتركين في السياسةليسوا بمواطنين، وإما أن ينالوا حظهم من المنفعة "[12]"ومن خلال هذا التعريف يمكننا أن نحدد نقاطاً عدة :

أ –يميّز أرسطو في هذا النص تمييزاً أساسياً نعتمده اليوم في الدولة المعاصرة ، هو التمييز بين الدولة والحكومة فالدولة هي ماهية الجماعة ، كيان معنوي يتحقق في الحكومة ولكنه غيرها ؛ إذ إن الدولة لا تزول، وإذا زالت فمعناه أن الجماعة قد زالت .أما الحكومة فيمكن أن تتبدل مراراًوأن تكون على أنواعٍ ؛ فالدولة هي المعقول ، والحكومة هي المحسوس أو المشخص .

ب–مقياس صلاح الحكم هو المصلحة العامة ومقياس عدم صلاحه ترجيح المصلحة الخاصة على المصلحة العامة سواء أكانت هذه المصلحة مصلحة فردٍ أم مصلحة طبقةٍ أم مصلحة الجمهور .

ج–الجمهور هو الطبقات الفقيرة التي لا يمنحها أرسطو (ولا أفلاطون) ثقتها لأنها تؤدي إلى الديكتاتورية .

د–فالحكومات على هذا الأساس ثلاثة أنواع :

يقابل فيها كلّ نوع قويم انحرافه هي الملكية وانحرافها الطغيان والدكتاتورية يليها الارستقراطية وانحرافها حكم الأقلية ثم يليها الحكم الجمهوري وانحرافها الديمقراطية الغوغائية . فأرسطو هنا ـ كما في أي مكان آخر ـ لا يفضل نظاماً سياسياً قويماً على أخر لأنه يرى أن لكلّ ظرف تاريخي جغرافيالحكومة التي تلاءمه ، وكذلك بالنسبة للمواطن.فكلّ دولةٍ تعطي حقّ المواطنة ضمن حدود مصلحتها ومقاييسها"[13]".

---

[10]–المصدر السابق ، ص233–234.

[11]–أنطون مقدسي ، مراجعة في سياسات أرسطو مرجع سابق، ص 8–9.

*** . الاقتصاد الإغريقي اعتمد بالدرجة الأولى على التجارة بسبب طبقة أرض الإغريق الجبلية ، وموقع بلادهم على الشواطئ البحرية .**

[12]– مصدر سابق ، أرسطو ، ص134.

[13]–مقدسي ، قراءة في كتاب السياسات مرجع سابق ،ص 9–10.

5-في توزيع السلطات وفي الديمقراطية :

يعرّف أرسطو السياسة في جملة ما يعرفه بأنها النظام للدول الذي يتناول كيفية توزيع السلطات ويحدد السلطة السياسية العليا وغاية كلّ مجتمع . "[14]"

ولما كان كلّ نوعٍ من أنواع الحكومات التي ذكرنا له دستور خاص به فالدستور في أيام أرسطو كما في أيامنا هو الذي يعني أول ما يعني بالسلطات وتوزيعها وطريقة عملها وعلاقتها بعضها ببعض.وأرسطو يستخلص ذلك من المئة والخمسين دستوراً التي درسها قبل أن يضع كتاب السياسات ونظام السلطات وهي المادة التي استطاع أن يبني عليها في كتابه السياسات ، وفي موضع فصل السلطات ؛ إذ يرى أن هذه السلطات تتجلى أكثر ما تتجلى في الحكم الجمهوري لأنها تصبح هي الأساس .

والسلطات عنده كما في أيامنا:

أولاً: هيئات التداول وسنّ التشريعات أي ما نسميه اليوم المجالس النيابية أو مجلس الشعب ، أو مجلس الشورى ومن ثم الهيئة الحاكمة أو ما نسميه اليوم الهيئة التنفيذية .

وبالدرجة الأولى في أيامنا* الوزارة وما ينبثق عنها من سلطات إدارية .

ثانياً : الهيئة القضائية ويضع أرسطوفي المقام الأول الهيئة التشريعية كونها كانت هي الأصل عند الإغريق وكانت الديمقراطية عندهم مباشرة .يقول أرسطو: إلا أن الجميع يمرون في الحكم بنوبتهم ، قبيلة بعد قبيلة وعشيرة بعد عشيرة مهما كانت هذه وضيعة حتى يأتي الدور عليهم أجمعين ولعل ما قاله أرسطو لا يزال ماثلا في دولتنا الحديثة ؛ فهناك تبدّل للحكام على نحوٍ مستمرٍ مع الاختلاف في طريقة التعبير سواء أكانت بأساليب ديمقراطية أمبطرقٍ أخرى منها الانتفاضات والثورات والتمردات فإنها تختلف باختلاف أنظمة الدول التي يحدث التعبير فيها .

الديمقراطية :

إن أرسطو يدين الديمقراطية أي الحكم الشعبي ؛ إذ يرى فيه انحرافاً عن الحكم الجمهوري ، إلا أن الديمقراطية كما نفهمها اليوم أي حكم الشعب للشعب هي صميم الحياة السياسية لدى الإغريق كما أنها في صميم فكر أرسطو، والديمقراطية هذه تستند إلى: "[15]"

1-الانتخابات الشعبية وكانت تشمل كلّ المجالات وتجعل من الشعب المرجع الأول والأخير في كلّ الشؤون.

2-تستند أيضاً إلى ترجيح السلطة الاستشاريةعلى السلطة التنفيذية أو بحسب مصطلحاتنا اليوم ترجيح مجلس الشعب أو البرلمان أو مجلس الشورى على الوزارة.

3-تستند أيضا إلى سيادة القانون .

4-تستند أخيراً إلى حرية الشعب في تقرير مصيره .

إلا أن مفهوم الشعب يختلف عند الإغريق وعند أرسطو عما هو عليه في أيامنا هذه .فالشعب عندنا هو إما مجموع الناخبين (الديمقراطية البرلمانية) وإما الهيئات المهنية (الديمقراطية الشعبية).أمّا عند أرسطو فهو في الطبقات المتوسطة التي هي حلقة الوصل بين الأعيان والرعاع أو بين الأغنياء والفقراء .

---

[14]-المرجع السابق، ص224.

*** . المقصود في الدولة المعاصرة الليبرالية .**

[15]-مقدسي ، مرجع سابق ، ص11.

وبعد فإن أرسطو لا يعنيه شكل الحكم أو أن يكون لكلّ زمان ولكلّ مكان طريقته في إشادة حكوماته ، وإنما المهم هو المصلحة العامة التي تضمن لكلّ إنسان حقه وهذا هوالمقياس.

والمقياس الثاني الذي يتعلق بالحاكم هو الفضيلة والفضيلة عنده ليست مفهوماً أخلاقياً فحسب.بل هي بالدرجة الأولى تربية الإنسان تربية يحقق كماله الإنساني بتفتيح كلّ ملكاته بحيث يصبح بذلك قادراً على البتّ في الأمور العامة سواءكان عضواً في الهيئة التنفيذية أو في الهيئة التشريعية أو في الهيئة القضائية .

6-سيادة القانون وحكم الشعب :

الإغريق هم أول شعب في التاريخ جعل من القانون المطبق على كلّ المواطنين المرجع الأول والأخير في شؤونهم أو السلطة التي لا تعلو عليها أي سلطة .وذلك أمر طبيعي ومنطقي ؛ إذ كانت الدولة ـ كما قلنا ـ معقوليه الجماعة وغايتها (والاثنان واحد بالنتيجة) " [16]". ولأرسطو في هذا الصدد نصوص خالدة لم تفقد شيئاً من قيمتها ، اخترنا منها ما يأتي :

النص الأول: **يقول أرسطو** : " ينبغي أن تكون السلطة العليا للشرع القويم الوضع.

ويتوجب على صاحب السلطة فرداً كان أو جماعة ألا يتصرف كسلطة عليا إلا في الأمور التي لا تستطيع الشرائع أن تضبطها ضبطاً دقيقاً؛ إذ يتعذر عليها أن تبني بوجه عام كل شيء "" [17]" إن هذا النص واضح لا لبس فيه، وهو لا يفتح المجال للاجتهاد أو للبتّ في أمرٍ بمعزلٍ عن القانون إلا في الحالات الاستثنائية جداً .

في النص الثاني يقول أرسطو : " إلا أنه لابدّ من أن يثبت ذلك المبدأ العام الذي ينطبق على كلّ أهل السلطة، هو أن الذي لا تداخله إلا هواء قطعياً أفضل من الذي تعتريه الأهواء طبقاً.والحال أن الشرع لا تعتريه الأهواء ، في حين أنها تعتريه ضرورة كلّ نفسٍ بشرية " " [18]"وهذا أيضا نتيجة منطقية لما قلناه من أن المعقولية هي الأساس الذي تقوم عليه الموجودات كافة سواء أكانت هذه الموجودات جماعة إنسانية أم الأشياء ؛ إذ إنه لما كان الشرع من صنع الشعب الذي يجتمع بكلّ فئاته ويتداول في الأمور العامة،فهذا الشعب يصل إلى المعقولية الكامنة فيه عندما يتحرر من الأهواء والمصالح الخاصة في حين أن الفرد لا يمكنه أن يتحرر منها.

7-في عناصر الدولة وفي وحدتها :

إن أرسطو يميزَّعموماً بين الأعيان والأغنياء والفقراء وبين الشعب والغوغاء أو الرعاع .هذا التمييز الإجمالي يفصّله أرسطو ؛ إذ يرده إلى الفئات الاجتماعية أو ما يمكن أن نسميه تجاوزاً الطبقات الاجتماعية أو بالأصح العناصر التي تتألف منها الجماعة أو المدينة – الدولة .

يميّز أولا أرسطو بين خمسة عناصر أو طبقات :

1-القائمين على إعداد الأقوات أي الزرع والفلاحون .

2-أهل الصناعات أو العمال على وجه الدقة والحرفيون .

3-أهل الأسواق والتجار .

4-الأجراء .

5-المحاربون

---

[16]-مقدسي ، أملية السياسات ، مرجع سابق، ص 14.

[17]-المصدر السابق ، سياسات أرسطو ، ص 148.

[18]-المصدر السابق، سياسات أرسطو ، ص 148.

ولكلٍّ من هذه العناصر أو الطبقات سياستها " [19]" ثم يضيف طبقتين ، الأولى تشمل القائمين على العدالة والقضاء والثانية طبقة المشرعين ويضيف بعدها المنظمين."[20]"

النظرية العامة للثورات :

يرى أرسطو أن هناك عوامل عدّة للثورة ولعل هذا من أهم ما تميّز به تاريخ الدولة اليونانية، وقد تناول تحديد مفهوم الثورة ، كما تناول شعور القائمين بها والدوافع التي تدفعهم إلى ذلك وأسباب قيام الثورة عامةً ، بل إنه تناول أيضاً كيفية التغلب على الثورات.

يرى أرسطوأن الثورات مرجعها الشعور بالرغبة في المساواة أو الرغبة في عدم المساواة ذلك الشعور الذي يولّد آثاراً نفسية كبيرة ويزكي الوعي عند بعضهم مما يدفعه إلى الثورة وتحريض الآخرين على القيام بها .وهو في تناوله لموضوع الثورات فقد تناولها بنظرة واقعية موضّحاً أن المذاهب السياسية المختلفة تعترف بحقوق الأفراد في المساواة إلا أن الواقع يوضّح أنه عند التطبيق فإن هذه المساواة تحيد. "[21]"

فهو يرى أن الطبقة الأدنى قد تثور في محاولة للحصول على مساواتها بالطبقة الأعلى وهذه الأخيرة قد تثور إذا أحسّت بأنها تعدَّ مميّزة .أي قد تثور في محاولة للمحافظة على تفوقهاوتميّزها بصفةٍ عامةٍ فإن أسباب الثورات عند أرسطو ترجع إلى ما سبق ذكره من عنصر عدم الرضا والرغبة في المساواة الكليّة أو الجزئية . وهكذا فقد عدّ هذه العلة العامة هي التي تهيئ النفوس للثورة ، أما بالنسبة للأسباب الثانوية للثورة فهي مرتبطة أيضاً بما سبق ذكره فترجع إلى الإهانة والاحتقار والخوف أو التمادي في السيطرة أو الزيادة الكبيرة في بعض أجزاء الدولة.

أو قد تكون الثورات مرجعها التزوير في الانتخابات والكيد والإهمال؛ إذ إن سببها بعض الأمور الثانوية أو التافهة مما يؤدي إلى تراكم عدم الرضا أو الشعور بالظلم ويوضّح أرسطو أنه يجب التفرقة بين الثورة والمشاكل السياسية الصغيرة والانتفاضات السياسية البسيطة التي تمرّ عَرَضاً.

فالثورات تتطلب شعوراً أعمق بعدم الرضا وتهدف إلى تغيّرات أكثر جذرية " [22]" ثم تناول أرسطو اتجاهات الحكومات المختلفة عقب تعرضها للثورة .فمثلا الديمقراطية قد تصبح استبدادية ذلك أنه إذا استطاع شخص من بين الغوغائيين أن يحصل على ثقة الأفراد وأن يعمل على جذب الأغنياء إليه فإن الديمقراطية قد لا تتحول إلى استبدادية بل إلى أوليجاركية ذلك إذا عمل هذا الشخص على جذب العناصر الأكثر غنى إلى جانبه.

كما رأى أرسطو أن الحكومة الديمقراطية غير المتطرفة قد تتحول إلى نوعٍ متطرفٍ من الحكم لا تتقيّد بأي قوانين.أي إنه أوضح أن الحكم الديمقراطي درجات كما أوضح أن النظام الأوليجاركي هو أكثر النظم اتجاهاً للتدهور والانهيار نتيجة للخلافات بين الزعماء ، وأن النظم المختلفة كالنظام الجمهوري هي أكثرها استقراراً وأكثرها قوةً حتى مع تغيّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية .وقد أوضح أرسطو في هذا المجال إمكانية منع الثورات ورأى أن لا بدّ من أن تحتفظ الدساتير المختلفة بالرقابة على التّغيرات التي قد تؤثر في الأوضاع السياسية .

وأوضح أن النظام الارستقراطي يجب أن يحّسن معاملة مجموع المواطنين وأن المساواة الجزئية يجب أن تطبّق على الطبقة الاستقراطيةفقط على الأقل ، وأن الوطنية يجب أن تشتعل أو تزداد اشتعالا على الأقل في الطبقة المستفيدة

---

[19]–المصدر السابق، ص190.

[20]–المصدر السابق، ص 191.

[21]–سياسات أرسطو ، ص386.

[22]– المصدر السابق، ص400.

أساساً من النظام السياسي ومن الاستقرار .كما أن ظهور أي فرد في السلطة يجب أن يراقب بحذر، كما يجب أن لا تعطى له الفرصة لزيادة سلطته حتى لا يتحول إلى حاكم استبدادي . "[23]"

كما وضّح أرسطو أن المسيطرين على الوظائف السياسية يجب أن يمنعوا من استخدامها للحصول على مكاسب شخصية عن طريق نفوذهم أو الرشوة أو غيرها .ورأى أرسطو ضرورة تحقيق الرقابة على المسؤولية عن الميزانية في الدولة حتى لا يسيئوا باستخدام سلطتهم وذلك بتحقيق مكاسب شخصية .

كما اقترح أيضا أن الوظائف الثانوية في الدولة التي لا تتضمن السيادة تفتح للطبقات الفقيرة من الأوليجارين وللمجموعات الغنية من الديمقراطيين في محاولة لتحقيق التوازن المنشود السابق النص عليه .والأساس في هذا المجال ـ كما يرى ـ أن كلّ العناصر الموجودة في الدولة لها قيمتها وأنه لا يجب القضاء عليها.

وأكد أرسطو أن الأسلوب الأساس لتلافي الثورات هو تعليم الشباب روح الدساتير أي تعريفهم بأساسيات نظام الحكم في دولتهم .وقد اعتبر أرسطو أن الملكية قد أصبحت في طي التاريخ ، والسبب الرئيس في هذا استحالة وجود شخص يتفوق في قيمه ومبادئه وحكمه على المجموع وعليه فلا بد من أن تحدد سلطات الملك .

وفي هذه الحالة لايعدّ ملكاً من يعمل على الاحتفاظ بسلطته عن طريق القوة وفي هذه الحالة يعُّد مستبداً.

الخاتمة

لقد أرسى كتاب السياسات لأرسطو حجر الأساس للمنهج العلمي في مجال المعرفة السياسية مهيئاً بذلك لتشييد صرح العلوم السياسية .

ـ اعتمد أرسطو في كتابه المنهج الاستقرائي فكان يميل إلى ملاحظة الواقع الأشخاص المبادئ فكان عالم المثل عند أفلاطون يقابله عالم الواقع . وقد عُدّكتابه السياسات أول مؤلف علمي سياسي وأعظم مؤلف سياسي عرفته الإنسانية حتى الآن .

ـ كان أرسطو ينشد الدولة الفضلى ويتطلع لإصلاح السياسة والسياسيين ويكتب السياسات كمرجع تثقيفي للمشرعين ورجال السياسة وذلك بملاحظة الوقائع واصطناع المنهج التجريبي .إنما تناوله في مؤلفه السياسية هو علم بحسب اعتقاد الكثيرين وأول رسالة في علم السياسة في موضوع الدولة الصالحة وأشكالها التاريخية مع شرح أسباب انهيارها واستقرارها،وقد هدف إلى التوصل إلى المدينة – الدولة التي يستطيع المرء أن يحيا فيها الحياة الفضلى .

ـ فليست كلّ مدينة فاضلة كما أن ليس كلّ إنسانٍ فاضلٍ .وهو يرى أن ثمة دولاً صالحة وأخرى فاسدة فالمدينة التي يغويها هدفٌ فاسدٌ هي مدينة فاسدة ، بل قد تفشل في أن تكوّن دولة على الإطلاق.

ـ اهتم أرسطو بدراسة الدولة التي تشبه عنده الكائن الحي . والجماعة السياسية تشبه عنده جسم الفرد .وانتهى في كتابه السياسة إلى تعريف الدولة بأنها مخلوق طبيعي والإنسان بطبعه كائن اجتماعي .وما الإنسان بالحيوان السياسي إلا لأنه لا يقدر أن يحقق غاية وجوده إلا في الدولة.

ـ أكد أرسطوأهمية التوازن في الدولة وتوضيح أن المشكلة السياسية المجردة هي إيجاد توازن بين الحرية والسلطة في الدولة ، وهو لم يكتف بمجرد توضيح الأساس بل إنه حلل كيفية إقامة الدولة على مثل هذا التوازن .ومن مساهماته أيضا توضيح أن سلطة الحكومة تخضع للرأي العام وللقوانين الخاصة بالدولة .

[23]– جهاد عواد بني هاني ، الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، الأردن ، عمان ، 2004– ص2.

ـ كذلك عالج فكرة السيادة في الدولة ، واقترب من مبدأ فصل السلطات في الدولة ومن مساهماته تحليله الواقعي للحكومات القائمة وتوضيحه للقوانين التي تحكم الظواهر السياسية وحلل الثورات كظاهرة عامة يمكن أن تتحقق في أي مجتمع وأي نظام سياسي وفقا لتحليله مع إعطائه مرشداً لكيفية التغلب على إمكانية قيامها .

المراجع المصادر :

1 أرسطو ، السياسات ترجمة الأب أوغسطين بربارة ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية ، بيروت، 1975.

2 أرسطو ، كتاب النفس ، ترجمة الأهواني قنواني، القاهرة ، بلا تاريخ .

3 بني هاني جهاد عواد ، الفكر السياسي في العصور القديمة الوسطى ، الأردن، عمان ، 2004.

4 الخنساء حمزة سلمى ، تطور الأفكار السياسية الجامعة اللبنانية، 2003.

5 مجاهد توفيق حورية ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبدة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، 1992.

6 مقدسي أنطون. أملية كتاب سياسات أرسطو ، المعهد العالي للعلوم السياسية، 1978 .

7 مقدسي أنطون تطور الفكر العالمي ، أملية في المعهد العالي للعلوم السياسية، 1979 .